

الفصل الثامن

سياسات بنك السودان المركزي





الفصل الثاني سياسات بنك السودان المركزي

صدرت سياسات بنك السودان المركزي للعام 2006 مشتملةً على السياسة النقدية والتمويلية وسياسات النقد الاجنبي والسياسة المصرفية والرقابية، بالإضافة الى ما يتعلق بالنشاط المصرفي في جنوب السودان.

أولاً: السياسة النقدية والتمويلية: 1. أهداف السياسة:

هدفت السياسة النقدية والتمويلية للعام 2006 وبالتنسيق مع السياسة المالية الى تحقيق موجبات السياسة الاقتصادية الكلية والتي تمثلت في تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 10% والمحافظة على معدل تضخم في حدود 8% في المتوسط، وذلك بإستهداف معدل نمو إسمي في عرض النقود قدره 30%، مع العمل على إستقرار ومرونة سعر الصرف.

وقد عمل بنك السودان المركزي خلال العام 2006 على إدارة وتنظيم السيولة بإستخدام آليات السياسة النقدية والتمويلية بالقدر الذي مكن من توفير السيولة الكافية لمقابلة احتياجات النشاط الاقتصادي، وساعد في إحتواء الضغوط التضخمية وفي المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

وبالنسبة للأداء الفعلي فقد بلغ متوسط معدل التضخم 7.2% في عام 2006 مقارنةً بالمستهدف 8% وذلك بالرغم من تزايد الضغوط التضخمية في النصف الثاني من العام نتيجة للتوسع النقدي للحكومة وارتفاع أسعار بعض السلع الاساسية نتيجة لزيادة أسعار الوقود.

وقد ساهمت الاجراءات التي قامت بها إدارة العمليات النقدية خلال عام 2006 - عبر عمليات السوق المفتوحة في الصكوك، عمليات النقد الاجنبي بالإضافة الى تحسن سعر صرف الدينار - الى التأثير على عرض النقود وتقليل التوسع النقدي حيث بلغ معدل نمو عرض النقود الفعلي في نهاية ديسمبر 27.2% مقارنةً بالمستهدف 30%. كما حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو قدره 9.3% مقارنةً بالمستهدف 10%.

2. ادوات السياسة النقدية:

أ/ عمليات السوق المفتوحة:

تم التركيز على عمليات السوق المفتوحة في الصكوك الحكومية متمثلة في شهادات مشاركة الحكومة شهامة (GMCs) وشهادات استثمار الحكومة (GICs) وشهادات إجارة البنك المركزي (CICs)، إضافة الى عمليات بيع النقد الاجنبي في إدارة وتنظيم السيولة خلال العام 2006. كما ساهم

التحسن المستمر فى سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال العام 2006 فى تحييد جزء مقدر من السيولة الناتجة من القطاع الخارجى.

ب/ الاحتياطي النقدي القانوني:

وجهت السياسة المصارف بالاحتفاظ بارصدة نقدية لدى بنك السودان المركزى فى شكل احتياطي نقدي قانوني بالعملة المحلية والاجنبية بنسبة لا تقل عن 13% من جملة الودائع للعملتين. وتعد نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من الادوات الناجحة فى ادارة سيولة المصارف، فقد ساعدت النسبة المحددة فى السياسة على احتواء التوسع النقدي مع إتاحة موارد كافية للمصارف للتمويل.

ج/ السيولة الداخلية:

تُرك أمر تحديد السيولة الداخلية للمصارف مع إستصحاب نسبة 10% كمؤشر. وقد بلغت نسبة السيولة النقدية الداخلية الفعلية للمصارف حوالي 13.2% فى المتوسط فى ديسمبر 2006.

د/ هوامش ارباح المربحات:

تم تحديد هوامش أرباح المربحات بنسبة 10% كمؤشر. وقد تراوحت نسبة المتوسط الترجيحي بين 10.1% و 12.6%، ونسبة المتوسط الشهري بين 8% و 18% خلال العام.

3. سوق ما بين المصارف:

مازال السوق غير نشط وغير فعال فى إدارة السيولة بالرغم من تشجيع بنك السودان المركزى للمصارف العاملة بحفظ الودائع بالعملة المحلية والاجنبية وبيع وشراء الاوراق المالية فيما بينها.

4. تمويل المصارف من بنك السودان المركزى:

استمر بنك السودان المركزى فى القيام بدوره كمقرض اخير للمصارف خلال العام 2006 عبر نوافذ التمويل المتاحة فى السياسة. حيث تم تقديم التمويل للمصارف عن طريق بيع وشراء الاوراق المالية لمعالجة عجزها السيولي، بالاضافة الى تقديم تمويل لمعالجة الفجوات الموسمية للتمويل عن طريق نافذة التمويل الاستثماري.

5. إجراءات وضوابط أخرى:

ساعدت إجراءات وضوابط التمويل التي حددتها السياسة فى زيادة التمويل الممنوح من المصارف للقطاع الخاص بمعدل 44.4% فى عام 2006 وقد نتج ذلك من زيادة موارد المصارف نتيجة لارتفاع



الودائع المصرفية وزيادة رؤوس أموال المصارف ودخول مصارف جديدة فى سوق العمل المصرفي. وقد ارتفعت نسبة التمويل الى اجمالي الودائع من 76.4% فى ديسمبر 2005 الى 90.5% فى ديسمبر 2006.

توجد تفاصيل أوفى لمكونات عرض النقود والتمويل فى الفصلين الخامس والسادس.

ثانياً: سياسات النقد الأجنبي:

هدفت سياسات النقد الأجنبي للعام 2006، الى المحافظة على إستقرار سعر الصرف بإتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وتعزيز بناء إحتياطيات النقد الأجنبي وإستكمال توحيد سوق النقد الأجنبي وتحريره.

فيما يلي استعراض لأداء سياسات النقد الاجنبى للعام 2006:

- 1- إزالة بعض القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية، وقد سُمح للمصارف بتغذيتها بالمزيد من الموارد.
- 2- توجيه المصارف بإستخدام حصيلة الصادر فى كافة الأغراض عدا التحويلات (النظيفة) والبيع والإضافة للحسابات الحرة. أما فى مجال الإستيراد، فقد تم إلغاء حساب الإستيراد وأن يتم التعامل فى عملية الإستيراد مع الهامش مباشرة.
- 3- توحيد معاملة مبيعات بنك السودان المركزى من النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات، كما تم التنازل عن موارد الشركات الأجنبية العاملة فى مجال إستخراج الذهب والمعادن ليتم شراؤها لصالح المصارف التجارية وشركات الصرافة بدلاً عن بنك السودان المركزى.
- 4- إلغاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي بالمصارف والسماح لها بالبيع نقداً فى حدود مبلغ لا يتجاوز خمسة ألف دولار، وقد تم أيضاً السماح للمصارف وشركات الصرافة بالبيع لغرض التحويل للخارج بدون مستندات فى حدود مبلغ ثلاثة ألف دولار أو مايعادلها من العملات الأخرى، وبتغيير أسعار الصرف أكثر من مرة خلال اليوم الواحد مع ضرورة إعلانها للعملاء. كما تم السماح لشركات الصرافة ببيع أي مبالغ نقداً بدون إبراز أي مستندات.
- 5- السماح لشركات الصرافة بالتعامل مع المقاولين الأجانب المتعاقدين مع الحكومة ومؤسسات القطاع العام، وكذلك السماح لها ببيع النقد الأجنبي بغرض تحويل فوائض مبيعات شركات الطيران الأجنبية العاملة بالبلاد.

وفى مجال سعر الصرف، سجل سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الامريكي تحسناً مستمراً خلال العام 2006 من 230.67 دينار فى ديسمبر 2005 الى 202.48 دينار فى نهاية ديسمبر 2006.

ثالثاً: السياسة المصرفية والرقابية:

لإستكمال هيكله الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بما يحقق السلامة المصرفية وبناء جهاز مصرفي قوى وقادر على تقديم خدماته بالكفاءة المطلوبة، تبنى بنك السودان المركزى السياسات المصرفية والرقابية الآتية خلال العام 2006:

- 1- إعادة هيكله المصارف لتقوية وتعزيز مراكزها المالية.
 - 2- حث المصارف على توسيع قاعدة خدماتها المصرفية وإستكمال الأسس والضوابط لترخيص المصارف التقليدية بالجنوب.
 - 3- الإستمرار فى وضع الأسس والضوابط الخاصة بترخيص عمل المؤسسات المالية غير المصرفية.
 - 4- إعداد السياسات لتنمية التمويل الصغير والعمل على تطوير الضوابط الرقابية والإشرافية لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
 - 5- رفع كفاءة أجهزة الرقابة بالإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولييه (IAS) ومعايير هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وإستكمال تنفيذ توصيات برنامج التقييم المالى (FSAP).
 - 6- تطوير قسم مخاطر العملاء لبنك السودان المركزى إلى مركز معلومات إئتمانية.
 - 7- العمل على رفع نسبة كفاية رأس المال إلى 12% وتخفيض الديون المتعثرة إلى 8%.
 - 8- إلزام المصارف بإستخدام نظم مصرفية تقنية متطورة تفى بمتطلبات الربط الآمن للشبكة القومية.
- فيما يلي استعراض لأداء السياسة المصرفية والرقابية للعام 2006 في الجوانب الآتية:

(1) رقابة وتنمية الجهاز المصرفي:

من أهم الإنجازات المصرفية للعام 2006 والتي تهدف إلى تطوير الجهاز المصرفي والحفاظ على سلامته، تم إعداد وإصدار اللوائح والضوابط المنظمة للعمل المصرفي الإسلامى والتقليدى، إضافة إلى تطوير وتفعيل إجراءات الضبط المؤسسي بالمصارف والمؤسسات المالية. وتوسيعاً لقاعدة الخدمات المصرفية والاهتمام بتمويل صغار المنتجين، قامت الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي وبالتعاون مع بيت خبرة سودانى بإعداد عدة دراسات لتطوير قطاع التمويل الصغير، كما قامت الإدارة بوضع لائحة ترخيص مصارف التمويل الصغير وإصدار السياسات الخاصة به، كما تم إنشاء وحدة للتمويل الصغير شرع فى تزويدها بالكوادر المتخصصة والمؤهلة لتطوير هذا القطاع.



(2) إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي:

تمكنت العديد من المصارف من إستيفاء متطلبات توفيق أوضاعها خلال العام 2006. وفيما يخص تقوية وتعزيز المراكز المالية للمصارف تمكنت معظم المصارف من رفع رؤوس أموالها إلى 3 مليار دينار وفقاً لبرنامج الهيكلية فى المرحلة الأولى، كما بدأت المرحلة الثانية والتي بموجبها سترفع المصارف رؤوس أموالها إلى 6 مليار دينار فى خلال ثلاثة أعوام من 2006 - 2009.

(3) التقنية المصرفية:

فى اطار توطین التقنية المصرفية وفقاً لسياسة بنك السودان المركزى شهد العام 2006 قيام الادارة العامة لنظم الدفع والتقنية المصرفية والتي تتبع لقطاع المؤسسات المالية والنظم بينك السودان المركزى، حيث تلخصت أهم مهامها فى الإشراف المباشر على وضع إستراتيجية وخطط التطوير التقنى ذات الطابع القومى للقطاع المصرفى ووضع السياسات والإجراءات والضوابط لنظم الدفع القومية. كما شهد العام 2006 اكتمال تنفيذ مشروعات التقنية المصرفية المستهدفة والتي تمثلت فى محول القيود القومى الذى بدأ العمل به فى فبراير 2006، ونظام المقاصة الإلكترونية الذى بدأ التطبيق الفعلى فى ديسمبر 2006، ونظام الرواجع الإلكترونية حيث إكتمل تنفيذ المشروع وسيبدأ العمل به اعتباراً من 15 فبراير 2007.

رابعاً: النشاط المصرفى فى جنوب السودان:

فى إطار تنفيذ بنك السودان المركزى للبند (14) من إتفاقية قسمة الثروة والذى يؤكد الإلتزام بالمبادئ الأساسية والمتمثلة فى وحدة البنك المركزى، وحدة السلطة النقدية، وحدة السياسة النقدية، وحدة العملة ودور بنك السودان المركزى فى الحفاظ على الإستقرار الإقتصادى، تمت إعادة هيكلة بنك السودان المركزى تمهيداً لتطبيق النظام المصرفى المزدوج، وإنشاء بنك جنوب السودان وإصدار العملة الجديدة الموحدة، ووضع الأسس والضوابط التى تحكم إنشاء المصارف التقليدية بالجنوب. وبناءً على ذلك تم التصديق لمصرفين لممارسة العمل المصرفى التقليدى بالجنوب هما: مصرف كينيا التجارى ومصرف النيل التجارى. كما تم إبتعاث عدد من العاملين فى الإدارات المختلفة من بنك السودان المركزى لتدريب العاملين ببنك جنوب السودان، كذلك تم تدريب عدد من موظفي بنك جنوب السودان فى رئاسة البنك بالخرطوم.

وتحقيقاً لوحدة العملة تم إعتقاد الجنيه السودانى بدلاً للدينار السودانى للعمل به فى شمال وجنوب السودان، حسب نص إتفاقية السلام وأُستكملت عملية طباعته على أن يتم طرحه فى بداية العام 2007، وتستمر عملية الاستبدال حتى يوليو 2007 حينها يصبح الجنيه العملة الوحيدة المبرئة للذمة.

